

وقدنا معلوما جاز لا يجوز ان يحيل المنافع ثمنا واجرة
اعا لو كان العوض منفعة عين فانه لا يصح تأجيلها
لان الاعيان لا تقبل التأجيل ثم ان كان العوض
منفعة عين حاله كحرقك فبذلك على ان تحرمي
نشرها او تحيطي ثوبا بنفسك فلا بد معها من ضمنية
مال كقولها وتطعي دينا لو بدت فضايله لان
الضمنية شرط فلم يجز ان يكون العوض منفعة
تقطفوا فتصير على خدمة شهرين وصرح بان كل
شهر لم يصح لانها تخم واحد ولا ضمنية ولو كانت
على خدمة شهر رجب ورمضان فاوي بالفساد
الذي شتمه في الخدمة او المنافع المتعلقة بالاعيان
ان تحصل بالقدول واحد لعدد نجوم الكتابة وذلك
بجان لانه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى
عنهم فمن بعدتم ولو جازت على اقل من بجمين لعلوه
لانهم كانوا يبارون في القران والطاعات ما امكن
ولا نهام شتمت من ضم النجوم بعضها الي بعض واقل
ما يحصل به النجم بجان والمراود بالبنم هذا الوقت كما في
الصحاح قال الغزوي في تهذيب حكاية عن الرافعي
يقال كان العرب لا تعرف الحسب وبيون امورهم
على طلوع النجم والمنازل فيقول احدهم اذا طلع
نجم الثريا اديتنا حنك فسميت الاوقات نجومنا
ثم سمي

195 ط

ثم سمي المودي في الوقت بجان **الكتاب** فضية اطلاقه
انها تصح بجمين قصيرين ولو في مال كثير وموينا
كذلك لا يمكن القدرة عليه كالسلم الي معسرف
مال كثير الي اجل قصير ولو كانت عبدا الثلاثة
صفحة واحدة على عوض واحد كما في النجم بجمين وقت
عقدهم باو ايه صحح لا تحاد المالك فصارت كالو ساج
عبيد ائتمن واحد ووزع العوض على قيمتهم وقت
الكتابة فمن اذكي حصته منهم عتق ومن عجز رقت
تصح كتابة بعض من باقيه حر لانها تعيد الاستقلال
المقصودة بالعقد ولا تصح كتابة بعض رقيق وان
كان باقيه لغيره واذن له في الكتابة لان الرقيق
لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم نعم لو
كانت في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله او اوصي
بكتابة رقيقه فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم يجز
الورثة صححت الكتابة في ذلك العذر عن الفرض
والسوي صححت الوصية بكتابة بعض عبده ولو
تعد السيد كثير بدين في عبدا كانه معا او كلا
من كانه صحح التفت النجوم جنسا وصحة وعددا
واجلا وجعلت النجوم على نسبة ملكيتها فلو عجز
العبد فبعض احد ما وضعت الكتابة وابناه العذر
فيها لم يصح كانه عقد لها ولو ابراه احد ما من نصيبه